

# إعادة إعمار غزة: البشر قبل السياسة

يونيو/حزيران 2009



بعد أربعة أشهر من تدمير ثمانية آلاف منزل في قطاع غزة، لا أمل للأسر المتضررة في بناء منازل جديدة، لأن السلطات الإسرائيلية مازالت تمنع مواد البناء من دخول غزة.

يدخل الحصار المفروض على قطاع غزة عامه الثالث في يونيو/حزيران الجاري. وسط استمرار لسياسة الحصار المشدد، ومعها عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية التي نفذتها الحكومة الإسرائيلية منذ فترة ليست ببعيدة، والتي كان لها تأثيراً مدمراً على حياة

وسبل عيش مليون ونصف المليون من أهالي غزة، ودفعتهم إلى مزيد من الفقر والاعتماد على المساعدات. وقد وضع أطراف النزاع والمجتمع الدولي بدرجات متفاوتة الأولوية لأهدافهم السياسية على حساب حقوق الناس واحتياجاتهم، تاركين لأهالي غزة حطام منازلهم. وبمحاولتها عزل حماس، فإن الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات والحكومات المانحة الرئيسية قد عزلت في الواقع سكان غزة، مقلصة بذلك من فرص التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني. ولا يمكن السماح للوضع الحالي بالاستمرار. وعلي القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وزعماء العالم أن يفي كل منهم بالتزاماته القانونية باتخاذ خطوات محددة وملموسة لإنهاء العقاب الجماعي الذي يعاني منه أهالي غزة، وذلك بفتح كافة معابر غزة على نحو كامل وفوري.

## إخفاق الحكومة الإسرائيلية في ضمان حياة كريمة لسكان غزة

كانت حكومة إسرائيل ولا تزال تقلص بصفة منتظمة من مختلف الإمدادات التي تدخل غزة. وخلال الأشهر الثلاثة من فبراير/شباط حتى أبريل/نيسان 2009، كان ما متوسطه 65% من كل السلع التي دخلت غزة مواداً غذائية، 86% منها اقتصرت على مجموعة محدودة من سبع سلع غذائية أساسية، بل إن بعض هذه السلع مثل المكرونة والبلح منعت من الدخول. فحكومة إسرائيل لم تسمح بدخول المكرونة إلى غزة إلا بعد تدخل من مسؤولين بالولايات المتحدة وبعد أسابيع من المماطلة. وتساءل عضو الكونجرس الأمريكي خلال زيارة إلى غزة في فبراير/شباط 2009: متى انفجرت قنابل العدس في الأونة الأخيرة؟ هل هناك من يجمع قتلًا مستخدمًا قطعة من المكرونة؟<sup>1</sup> وفي مارس/آذار 2009، منعت حكومة إسرائيل طرود الغذاء الممولة من الولايات المتحدة من دخول غزة بسبب تضمينها تونة معلبة وبسكويت ومربى، وهي أصناف أضيفت إلى قائمة طويلة من السلع الموضوعة "تحت الملاحظة"، التي تضمنت أيضاً لعب أطفال خشبية وأدوات حسابية وعلمية.<sup>2</sup> وفي 22 مارس/ آذار 2009، أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي تعليمات بالسماح غير المشروط بدخول المواد الغذائية إلى غزة والقادمة من كل المصادر ذات الصلة بعد التحقق من أنها بالفعل أغذية،<sup>3</sup> وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن منسق الشؤون الحكومية في الأراضي (COGAT) قد نفذ هذه التعليمات كما يجب.<sup>4</sup>

كما جرى منع منتظم لدخول النقود إلى غزة، مما أصاب الاقتصاد بمزيد من الشلل وأثر تأثيراً مباشراً على وسائل معيشة حوالي نصف مليون من أهالي غزة، حسب ما أفاد صندوق النقد الدولي.<sup>5</sup> وأدى عدم توفر النقود أيضاً إلى إحباط مساع كثيرة استهدفت تحقيق تعاف مبكر لسبل العيش وترميم مساكن الإيواء بعد عملية "الرصاصة المصبوب".<sup>6</sup> كما فُرضت قيود مُشددة على تحرك الأفراد، ولم يُسمح إلا لقلّة قليلة من السكان بمغادرة القطاع والعودة إليه، مثل المرضى أصحاب الحالات الحرجة وبعض الطلاب. كما أصبح الاتصال وجهاً لوجه بين فلسطينيي الضفة الغربية، ومنهم المقيمون في القدس الشرقية، وفلسطينيي غزة، أمراً في عداد المستحيل.

### تلبية احتياجات سكان غزة اقتصرت على المساعدات الغذائية

تتطلب تلبية احتياجات غزة الإنسانية عدداً من التدخلات التي تتجاوز مجرد توفير مواد الإغاثة العاجلة مثل الطعام والإمدادات الطبية ومستلزمات الإيواء. فهي تشمل أيضاً مواداً

ودعماً للإصلاحات وأعمال البناء الضرورية ولتحقيق استقرار سبل المعيشة<sup>7</sup> وتتضمن  
مناشدة الأمم المتحدة العاجلة من أجل غزة المسماة UN Flash Appeal for Gaza، التي أطلقت رسمياً في 2 فبراير/شباط لتغطي  
الجهود الإنسانية وتلك المتعلقة بالتعافي المبكر، تتضمن إصلاحات عاجلة للمنازل المحطمة  
التي كانت تأوي 33767 أسرة و207 مدرسة و86 روضة أطفال و15 مستشفى و43 عيادة  
طبية للإسعافات الأولية<sup>8</sup> كما أن هناك حاجة إلى أعمال ترميم وإعادة بناء لمرافق المياه  
والصرف الصحي والكهرباء والبنية الزراعية الأساسية. كل هذا تعطل بدرجة كبيرة لأن  
الحكومة الإسرائيلية تواصل منع دخول الإمدادات الأساسية ومواد البناء وقطع الغيار.  
والمناشدة المذكورة تتضمن طلباً بتوفير 30 مليون دولار من مبلغ 180 مليون دولار يشكل  
تقديراً لإجمالي الخسائر المباشرة التي حلت بقطاع الزراعة بسبب عملية "الرصاص  
المصبوب". فالزراعة هي مصدر الدخل الوحيد للكثير من أهالي غزة. والخراب الذي حل  
مؤخراً أضر بحوالي 13 ألف أسرة تعتمد اعتماداً مباشراً في كسبها للرزق على الزراعة  
والرعي وصيد الأسماك<sup>9</sup>. وقد خربت الجرافات الإسرائيلية مزارع بأكملها في منطقة  
الزيتون المجاورة لمدينة غزة، وهي المزارع التي اعتادت مؤسسة أوكسفام أن تشتري من  
أحد مزارعيها 30 ألف بيضة أسبوعياً لتغطية برنامجها الخاص بتوزيع الغذاء. ودُفنت في  
مزرعة هذا الرجل 65 ألف دجاجة وهي حية. والمزارعون يحتاجون إلى السماح بدخول  
مواد زراعية إلى غزة بكميات كافية حتى يعيدوا تعمير مزارعهم.

وقد قام شركاء أوكسفام، وهم اللجان الفلسطينية للإغاثة الزراعية (PARC) واتحاد لجان  
العمل الزراعي (UAWC) و"معاً"، وغيرهم من الشركاء، بتحديد المواد ذات الأولوية،  
وهي تشمل الأخشاب والحديد والبلاستيك ولفائف النايلون، وهي مواد يتطلبها بناء الصوبات  
الزراعية وحظائر الحيوانات ويجب السماح بدخولها<sup>10</sup>. ويزيد من وطأة القيود المفروضة  
على دخول عناصر الإنتاج الزراعي إلى غزة استمرار القيود التي يفرضها الجيش  
الإسرائيلي في "المنطقة المحظورة" التي هي إحدى أحص المناطق بالقطاع الواقعة على  
طول الحدود مع إسرائيل. وقد اضطرت أوكسفام وشركاؤها إلى تعديل برامجها لتُدخل في  
حسابها القيود المفروضة على الدخول والنتيجة عن حصار غزة الذي طال أجله. وفي الفترة  
الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومنتصف أبريل/نيسان 2009، وزعت أوكسفام مياه الشرب  
المعبأة في صهاريج على 50 ألف شخص يومياً، حيث أن شركاءنا في مصلحة مياه بلديات  
الساحل عجزوا عن إدخال المعدات اللازمة لإصلاح مرافق المياه المنهارة. وفي العام  
الماضي، تطلب الأمر من أوكسفام ثمانية أشهر حتى أمكنها أن تدخل إلى غزة أسلاكاً  
ومحولات ومفاتيح خاصة وغيرها من أدوات تشغيل وصيانة آبار مياه الشرب.

وأدت القيود التي تفرضها إسرائيل على فتح المعابر إلى تقلص كمية السلع المسموح  
بدخولها، كما رفعت التكلفة التي تتحملها منظمات الإغاثة لنقل السلع. ورغم أن السلطات  
الإسرائيلية فتحت عدة معابر على نحو منتظم، فإن معبر كارني، الذي يستطيع إدخال حمولة  
أكثر من 750 شاحنة يومياً ويمتلك إمكانات استيعابية أعلى من إمكانات أي معبر آخر،  
ويقع قرب التجمع السكاني الأكبر في شمال القطاع، أغلقته السلطات الإسرائيلية أمام  
الشاحنات منذ بدأ الحصار في 15 يونيو/حزيران 2007<sup>11</sup>. وبدلاً من هذا المعبر، سمحت  
السلطات الإسرائيلية بعبور الشاحنات من خلال معبرين محدودتي الاستيعاب في "صوفا"  
و"كرم أبو سالم" الواقعين عند أقصى جنوب غزة<sup>12</sup>. هذان المعبران يعنيان تحمل تكلفة  
إضافية قدرها ألف دولار عن كل شاحنة فضلاً عن زيادة في تكاليف النقل بسبب المسافات  
الأطول التي يتعين قطعها<sup>13</sup>.

وَمُنْع عمال الإغاثة الدوليين بصفة منتظمة من دخول غزة، رغم أن إمكانية الوصول إلى غزة تحسنت منذ انقضاء الإغلاق الكامل للقطاع لمدة ثمانين يوماً في الفترة بين 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 ومنتصف يناير/كانون الثاني 2009، عندما منعت الحكومة الإسرائيلية دخول المنظمات الدولية غير الحكومية والصحفيين والدبلوماسيين الأجانب. كما أن الموظفين العاملين لدى أوكسفام والمنظمات الشريكة لها، والتي تحمل جوازات سفر إسرائيلية أو بطاقات هوية معتمدة في الضفة الغربية والقدس، لا يزالون غير مسموح لهم بدخول غزة.<sup>14</sup>

### سكان غزة أصبحوا في حكم "المتسولين": إعادة الإعمار والتنمية شبه مستحيلة

تعهد المانحون في مؤتمر شرم الشيخ الذي عُقد في 2 مارس/آذار 2009، في سبيل التعجيل بتعافي وإعادة إعمار غزة، بمساعدات قدرها 4.5 مليار دولار تقريباً. ومع غياب أي بادرة تنفيذ بتغيير حكومة إسرائيل لسياستها في حصار القطاع، يصعب تصور ترجمة هذه الأموال إلى تحسن ملموس في حياة سكان غزة من المدنيين.

هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية طويلة المدى لتمكين اقتصاد غزة من الوقوف على قدميه وللحد من البطالة المتفشية. وبين أهم العوامل التي أسهمت في تدهور هذا الاقتصاد الحظر شبه الكامل المفروض على صادرات غزة. ورغم بعض الاهتمام من جانب وسائل الإعلام بموضوع تصدير زهور قرنفل كانت هولندا تعاقبت عليها في 12 فبراير/شباط 2009، لم يسمح لتصدير أكثر من حمولة 14 شاحنة تحمل حوالي 65 ألف زهرة من بين حوالي ستة ملايين يتوقع إنتاجها هذا الموسم. 15 وفي مارس/آذار 2009، صرح جون جينج، مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في غزة:

"السكان غزة الحق في إتاحة سبل العيش لهم، فهؤلاء الناس لا يريدون أن ينحدر بهم الحال إلى التسول من أجل أن يظلوا على قيد الحياة، لكننا أصبحنا بصدد 90% من السكان الذين يعتمدون على منح الطعام الآتية من الأمم المتحدة... وهو طعام لا يكفل الحصول على ثلاث وجبات مشبعة يومياً. الناس يسمون هذا المكان سجنًا، لكنه ليس كذلك لأن أي سجن في أوروبا الغربية ظروفه أفضل حالاً بمراحل من هنا". لقد فاقم من التقهقر التنموي الناتج عن الحصار، عملية "الرصاص المسكوب" التي نفذها الجيش الإسرائيلي والتي ألحقت دماراً واسعاً ببنية غزة المدنية الأساسية.

### التزام قانوني بالتصرف

بحصارها قطاع غزة – بعد استيلاء حركة حماس على السلطة هناك في يونيو/حزيران 2007 – تمتنع الحكومة الإسرائيلية عن الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال، بما أنها تولى أولوية لهدفها السياسي المعلن بعزل حركة حماس، على حساب التزامها القانوني بتوفير احتياجات شعب غزة الواقع تحت الاحتلال بما يتيح له حياة كريمة. تقع على حكومة إسرائيل المسؤولية الأولى في العمل على توفير الرفاهة للشعب الذي تسيطر عليه باعتبارها القوة التي تحتل غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. على الدولة التزامات قانونية بحماية المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم في الأرض المحتلة، لاسيما أن تضمن معايير الصحة العامة وتوفير الطعام والرعاية الصحية، وأن تيسر تنفيذ "برامج إنعاش" (خصوصاً تلك المتعلقة بتوفير الطعام والكساء والإمدادات الطبية) لمصلحة السكان.<sup>16</sup> علاوة على ذلك، يؤثر الحصار على

المدنيين في غزة دون تمييز ويشكل عقاباً جماعياً ضد الرجال والنساء والأطفال بما يخالف القانون الإنساني الدولي.<sup>17</sup>

## تأثير الانقسامات الفلسطينية على الوضع الإنساني

الانقسام الحاصل بين السلطة الفلسطينية في رام الله برئاسة الرئيس محمود عباس (رئيس فتح ورئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية) من جانب، وبين سلطات الأمر الواقع في غزة التي تسيطر عليها حركة حماس من جانب آخر، قد أثر أيضاً على الوضع الإنساني. فالأفراد والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تلبية احتياجاتها هي الآن رهينة الصراع القائم حالياً على السلطة بين الفصيلين السياسيين الرئيسيين: فتح وحماس.

### التخلي عن الرعاية الصحية

تجلى التأثير الأعمق لهذه الانقسامات في قطاع الصحة. فالرعاية الصحية لمرضى وجرحى قطاع غزة – القطاع الذي أنهكه الحصار وما قام به الجيش الإسرائيلي مؤخراً من تدمير لبنيته الصحية الأساسية – قد حل بها مزيد من الانهيار نتيجة للإجراءات التي أقدمت عليها كل من السلطة الفلسطينية برام الله وحماس. ومنذ فترة قصيرة للغاية مُنع المرضى الذين تتطلب حالاتهم علاجاً غير متاح في غزة من تلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية التي سعى إليها مرضى السرطان والمحتاجين إلى عمليات جراحية معقدة لينتقلوا علاجاً يفتقدونه في غزة. وفي 18 يناير/كانون الثاني 2009، أعلنت السلطة الفلسطينية في رام الله أنها ستتوقف عن تغطية تكاليف علاج مواطني غزة في المستشفيات الإسرائيلية وأوقفت تحويل المرضى إلى إسرائيل. وفي 22 مارس/آذار 2009، تولت حركة حماس إدارة قسم طلبات العلاج بالخارج بوزارة الصحة في غزة، وهو المنفذ الرئيسي الذي يمكن من خلاله تنفيذ طلبات مرضى غزة لتلقي العلاج في مستشفيات متخصصة خارج غزة. كانت النتيجة أن السلطات في إسرائيل ومصر رفضت قبول طلبات الإحالة غير الممهورة بخاتم السلطة الفلسطينية في رام الله، والتي من جانبها رفضت التصديق على طلبات جديدة. وفي 19 أبريل/نيسان 2009، أعلن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وهو من شركاء أوكسفام، أن عشرة مرضى من قطاع غزة قد توفوا منذ 22 مارس/آذار نتيجة لذلك، في حين تدهورت صحة أكثر من ثمانمائة مريض تدهوراً خطيراً<sup>18</sup>. وفي 27 أبريل/نيسان، استأنف قسم إحالة طلبات العلاج بالخارج عمله بعد نجاح جهود وساطة قام بها المجتمع المدني الفلسطيني وهيئات الأمم المتحدة<sup>19</sup>.

## تسييس جهود تحقيق التعافي المبكر وإعادة الإعمار

تتجلى الانقسامات الفلسطينية أيضاً في الصراع من أجل السيطرة على عملية تحقيق التعافي وإعادة الإعمار. فمن ناحية، حاولت السلطة الفلسطينية في رام الله إثبات سيطرتها على العملية بإصدار خطتها للتعافي المبكر وإعادة الإعمار. ومن ناحية أخرى، يصعب تصور قدرتها على الإشراف على تنفيذ هذه الخطة في جزء من الأرض لم تعد لها سيطرة فاعلة عليه. في فبراير/شباط 2009، حدثت واقعتان تدخلت فيهما شرطة حماس أو مسؤولوها في توزيع المساعدات، عندما استولوا على حوالي 3500 بطانية وأربعمائة طرد أغذية، وبعد ذلك بفترة، على أغذية محملة على عشر شاحنات مقدمة من الأمم المتحدة. أعيدت هذه المواد إلى الأمم المتحدة بعد ما أبدت الأخيرة اعتراضها وقطعت عن غزة، لفترة لم تطل، مساعداتها الواردة إليها من الخارج. ومن واقع خبراتنا العملية في غزة، استطاعت أو كسفام وشركاؤها توزيع السلع على السكان المحتاجين إليها (عند السماح بإدخالها إلى القطاع). وبالنظر إلى تأثير انقسام الفصائل على الخدمات الأساسية وتوفير المساعدات لسكان غزة، فإن أو كسفام تؤكد على الحاجة العاجلة لتحقيق المصالحة الفلسطينية. وفي حين أن الفلسطينيين أنفسهم هم المسؤولون أولاً عن العمل لتحقيق المصالحة الفلسطينية والوحدة؛ نجد أن مساعي المصالحة التي تتوسط فيها حكومة مصر تحتاج إلى دعم قوي من جميع الجهات المانحة.

## إخفاق المجتمع الدولي في الاهتمام بالناس أولاً

تمتنع حكومات ومؤسسات كثيرة عن ممارسة الضغوط على أطراف النزاع من أجل أن تكون الأولوية لما فيه مصلحة المدنيين. هذه الحكومات والمؤسسات لم تبذل الجهد السياسي الضروري الكفيل بوضع حد للحصار ولم تعم بفاعلية جهود المصالحة الفلسطينية لما فيه مصلحة المدنيين من سكان غزة. وهي، بدلاً من ذلك، تُحركها اعتبارات سياسية، فضلاً عن عدم رغبتها في مراجعة مواطن الضعف في توجهها عام 2006 لعزل حركة حماس. وقد أسهم هذا في الإخفاق في إحراز تقدم في تلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة بعد عملية "الرصاص المصبوب"، وفي إعاقة إعادة إعمار غزة على المدى المتوسط، كما أسهم في تقهقر جهود التنمية في غزة التي تسببت فيها سياسة الحصار الإسرائيلية المتبعة في القطاع.

## الإخفاق في إنهاء الحصار

على مدى عامين تقريباً، أخفق المجتمع الدولي في أداء واجبه في العمل على إنهاء الحصار. لقد عبر المانحون عن قلقهم، في عبارات قوية أحياناً، وأقروا أن إعادة الإعمار تعتمد على إتاحة الدخول إلى القطاع. ورغم أن كبار مسؤولي الأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين دعوا حكومة إسرائيل إلى فتح المعابر – لاسيما لضمان وصول المساعدات الإنسانية، من خلال بيانات وخطابات عامة وخاصة 20- مرت شهور دون أن نشهد مبادرات دبلوماسية دولية إضافية ولا ممارسة للإرادة السياسية المطلوبة. المسؤولون، بدلاً من ذلك، يفضلون انتظار ما سيجد من أمور، أملين أن التهدة التي طبقت في الفترة من يونيو/حزيران حتى ديسمبر/كانون الأول 2008، أو محادثات المصالحة الفلسطينية، أو الانتخابات الإسرائيلية سوف تأتي بالتغيير المطلوب لتيسير تخفيف حصار القطاع. وبين كل حدث مهم وآخر، يحتجون بأنه ليس هناك الكثير مما يمكن عمله ويؤجلون أي تصرف إلى وقت لاحق بالنسبة

للدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، لا يوجد خيار سواء بالعمل أو الامتناع عن العمل. بل هناك التزام قانوني. فالمادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع تلزم الدول الأطراف في نزاع مسلح، وأيضاً الدول الخارجية غير المنخرطة في النزاع، باحترام وضمأن احترام القانون الإنساني الدولي. والدول الخارجية يلزمها عدم الإقدام على أي فعل من شأنه تشجيع طرف في النزاع على خرق هذا القانون أو فعل ما من شأنه المساعدة في الانتهاكات. وبينما تواصل حكومة إسرائيل خرق القانون الإنساني الدولي، في جوانب منها تطبيق سياسة العقاب الجماعي وأيضاً امتناعها عن تيسير وصول المساعدات الإنسانية، فإن الأطراف السامية الأخرى الموقعة على الاتفاقيات (**High Contracting parties**) مسؤولة عن الإخفاق في ضمان احترام اتفاقيات جنيف. وقد فشلت الأفعال المحدودة من جانب أعضاء في المجتمع الدولي في ضمان حتى أبسط المعايير الأساسية للمساعدة الإنسانية التامة وغير المنتقصة. وبدلاً من ذلك، نجد المانحين الدوليين مشغولين على طول الخط في التفاوض حول تفاصيل تتعلق بأعداد الشاحنات أو المناشدة للسماح بدخول مواد أساسية معينة إلى غزة. هؤلاء بموقفهم هذا يحرصون أنفسهم في التفاصيل ويخفقون في الدفع نحو الالتزام بالمبادئ الإنسانية المتفق عليها عالمياً<sup>21</sup>. لهذا من الضروري إحداث تغيير في الدينامية وأن تستخدم الدول والمؤسسات المانحة الأدوات التي في متناولها (حسب الموضح في التوصيات) للدفع نحو تغيير حقيقي. وثمة محاولة إيجابية للدفع بهذه الدينامية، تتمثل في إطار فريق دول الأمم المتحدة الإنساني لتوفير المساعدة الإنسانية في غزة، وهو الإطار الذي يوضح بالتفصيل مسؤوليات الأطراف والمانحين عن توفير المساعدات في استقلالية وبإنسانية وحيادية ونزاهة، ويحدد تفصيلاً كيف يلزم تطبيق هذه المبادئ في غزة<sup>22</sup>

### استخدام المساعدات كأداة سياسية

في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرضت حكومات كثيرة شروطاً سياسية لتسليم المساعدات في السنوات الماضية. هذه السياسة مستمرة حتى عام 2009 فيما يتصل بجهود إعادة إعمار غزة، فعن طريقها تستخدم الحكومات المساعدة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، مما يزيد الخلافات داخل البيت الفلسطيني. وعلى الحكومات المانحة من ثم مراعاة "عدم الإضرار" وضمأن ألا تتسبب مساعداتها عن غير قصد في تفاقم النزاع الفلسطيني الفلسطيني<sup>23</sup>. لكن الاجتماعات التي عُقدت مع مسؤولي حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توحى بأن معايير المساعدات المعروضة لإعادة الإعمار لا تستند إلى مدى الاحتياج وإنما إلى اعتبارات سياسية. وهذا يتضح من كون التعهدات السخية التي شهدتها مؤتمر شرم الشيخ للدول المانحة قدمت في إطار خطة السلطة الفلسطينية في رام الله للإسراع باستعادة العافية وإعادة الإعمار. وبالنظر إلى أنه من المستبعد أن تستطيع حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله تحقيق إشراف فاعل عن بعد على تنفيذ هذه الخطة، فإن تبني المجتمع الدولي لهذه الخطة يقدم دليلاً آخر على أن الدول المانحة تولي لأهدافها السياسية المتعلقة بدعم إدارة السلطة الفلسطينية في رام الله أهمية تفوق اهتمامها بتلبية احتياجات سكان غزة الإنسانية على نحو فاعل. وآليات التمويل تقدم مثلاً آخر على الاستخدام السياسي للمساعدات. إذ أن الوسائل الرئيسية لتحويل مبلغ 4.5 مليار دولار، تم التعهد بتقديمها في شرم الشيخ، تعتمد على آليات تمويل قائمة: مثل تقديم دعم مباشر لخزانة السلطة الفلسطينية في رام الله وحساب الخزانة المركزية، أو الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية (EU-PEGASE)، أو الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية التي يشرف عليها البنك الدولي (World Bank's PRDP-Trust Fund) وغير ذلك من الآليات.

هذه الآليات مقصود منها تجاوز سلطات الأمر الواقع في غزة ودعم السلطة الفلسطينية في رام الله. وهناك آلية بديلة أخرى اقترحها المجتمع المدني الفلسطيني وتتمثل في تأسيس لجنة مستقلة متعددة الأطراف داخل غزة - تتشكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطة الفلسطينية في رام الله وحماس - إذ لم يحدث قط استكشاف جدي لإمكانية تحقيق الوحدة الفلسطينية. وقد أقرت حكومات كثيرة بأهمية تحقيق مصالح فلسطينية في مؤتمر المانحين الذي انعقد في شرم الشيخ. وقد أشار بعض المسؤولين إلى تغير ممكن يتحقق بالتعامل مع حكومة فلسطينية موحدة تتشكل مستقبلاً<sup>24</sup>. لكن لم يحدث تغير جوهري في السياسة. وقد كان من الممكن للمانحين أن يعلنوا سياسة واضحة تفيد بقبول حكومة وحدة وطنية، تتفق عليها الفصائل الفلسطينية، من أجل تيسير وصول المساعدات إلى سكان غزة.

إن الحكومات المانحة تستخدم المساعدات في الوقت الحالي كأداة لمساندة جماعة سياسية على أخرى. لكن، وعلى العكس من ذلك، يجب على المانحين ضمان وصول المساعدات على نحو غير منحاز وبطريقة لا تزيد من الانشقاقات بين الفصائل الفلسطينية؛ حتى لا يقع المحتاجون في غزة رهائن لأهداف السياسات الأجنبية التي تتبعها حكومات بعيدة عنهم أو للخلافات السياسية الدائرة بين زعمائهم. وكما قال أحد الأطراف لأوكسفام: "إلزامنا إقناع السياسيين بأن مصالح الناس هي التي يجب أن تحدد السياسة، وليس العكس".

## ختام وتوصيات

حذر الكثيرون من شركاء أوكسفام والمستفيدين من خدماتها في غزة من أن الأموال التي جرى التعهد بدفعها في شرم الشيخ تثير توقعات، قد تنكسر على صخرة الواقع إذا لم يحدث تغيير، وهو ما سيؤدي إلى مزيداً من الإحباط والغضب. وقد حذرت منظمات الإغاثة، وبينها أوكسفام، في سبتمبر/أيلول 2008 من أن الإستراتيجية الدولية بشأن غزة كانت فاشلة على كل الأصعدة<sup>25</sup>. والآن، بعد انقضاء ثمانية أشهر، يجد أهالي غزة أنفسهم منهكين نتيجة حصار دام 23 شهراً، وثلاثة أسابيع من النزاع المحتدم، ويجدون أنفسهم أيضاً أكثر اعتماداً على المساعدات. بل إنهم أبعد مما كانوا عن الحصول على حقهم الأساسي في حياة عادية وكرامة مثل غيرهم من البشر.

دون فعل محدد يعالج العوامل السياسية وراء الحصار، لا يمكن لأي كمية من الأموال أو لأناقة في آلية خلق قنوات تمويل أن تحقق التحسينات المطلوبة بإلحاح في حياة أطفال ونساء ورجال غزة. والمفتاح في سبيل إحراز هذا التقدم هو إنهاء الحصار وبدء إعادة إعمار غزة.

ومن الصعب تصور كيف يمكن تحقيق دولة فلسطينية قابلة للاستمرار دون غزة. لكن، بدلاً من تخفيف القيود المفروضة على التحرك، نجدها قد زادت. ما لم يقدم المانحون على التصرف بشأن غزة؛ فلا يمكن توقع تغيير في الضفة الغربية.

إلى الحكومة الإسرائيلية:

مطلوب رفع الحصار تماماً عن غزة، بناء على التزاماتها الدولية:

- يجب تشغيل كل المعابر بطاقتها القصوى (سبعة أيام أسبوعياً)، مع تركيز خاص على معبر كارني باعتباره المعبر الأكثر استيعاباً وإمكانات، ومعبر نحال عوز (الذي يتم من خلاله إدخال كل أنواع الوقود بما فيه الوقود الصناعي المطلوب لتوليد كهرباء غزة).



- يجب السماح لكل السلع والأفراد بدخول غزة والخروج منها دون قيود، مع إعطاء الأولوية الخاصة لمن يطلبون العلاج الطبي غير المتاح في قطاع غزة ومن يدرسون في الضفة الغربية والقدس الشرقية أو في الخارج، والمساعدة في تسليم المساعدات الإنسانية.

- يجب التوقف عن عمليات التوغل العسكري إلى داخل غزة.

*المطلوب من الأطراف الفلسطينية:*

- يجب الامتناع الفوري عن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل.

- يجب إنهاء التدخل ومحاولة التحكم في تسليم المساعدات الدولية.

- يجب ضمان تحقيق اتفاق مصالحة سريع على المدى القصير بهدف تيسير تسليم المساعدات، ومتابعة هذا الاتفاق عن طريق محادثات مكثفة للتوصل إلى تسوية طويلة الأمد.

- يجب وضع مصالح الشعب الفلسطيني القصيرة والطويلة المدى ورفاهته في القلب من اهتماماتها وأفعالها.

*المطلوب من المجتمع الدولي:*

1- التمسك بالتزاماته القانونية الدولية لوضع حد للحصار، لاسيما باستخدام الأدوات التي يمتلكها في الضغط على حكومة إسرائيل.

- على مجلس الأمن السعي لإصدار قرار ملزم بشأن الانتهاكات التي يرتكبها أطراف القرار 6018 الصادر عن مجلس الأمن، خاصة فيما يتصل بفتح المعابر.

- على الحكومات تبني إطار فريق دول الأمم المتحدة الإنساني لتوفير المساعدة الإنسانية في غزة مايو/أيار 2009، والاتفاق على وسائل لمراقبة تنفيذه. - على الاتحاد الأوروبي أن يعلق بصفة رسمية عملية تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل حتى تقوم حكومة إسرائيل برفع الحصار عن طريق السماح للسلع الإنسانية والتجارية، والبشر أيضاً، بدخول غزة والخروج منها، ويمكن أن يشمل هذا تأجيل الاجتماع القادم لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وأيضاً واعتماد خطة عمل جديدة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

- كما يجب على المانحين البدء في اعتبار حكومة إسرائيل -والجماعات الفلسطينية المسلحة إن انطبق عليها ذلك- مسؤولة عن الدمار والأضرار التي أحقت بمشاريعهم الخاصة بتقديم المساعدات، وذلك على الأقل لمنع تكرار تخريب جهود إعادة الإعمار والتنمية مستقبلاً.

- على المانحين حث الأمم المتحدة على وضع سجل شامل للتعويضات عن الضحايا من المدنيين والأضرار التي أحقت بالبنية التحتية على جانبي الحدود، وتوفير المساندة السياسية والمالية لهذه المبادرة.

- على المانحين من الأفراد وضع قوائم لكل مشاريع تقديم المساعدات التي مولوها ثم تعرضت للتلف والدمار والتعطيل و/أو تم تعليقها، وعليهم اعتبار حكومة إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة مسؤولة كاملة عن أي وكل تلفيات دمار تعرضت له مشاريع تقديم المساعدات، والمطالبة بتحمل المتسببين في ذلك المسؤولية الكاملة، والسعي للحصول على تفسير ولاستعادة تكاليف مشروعات المساعدات التي تضررت.

2- التوقف عن وضع "اشتراطات سياسية" لتوصيل مساعدات إعادة إعمار غزة.

- على الدول المانحة تقييم، والبحث عن، رأي قانوني حول ما إذا كانت مشروعاتها لتقديم المساعدات تتعارض مع التزاماتها باعتبارها طرفاً في اتفاقيات جنيف، أو، في حالة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها ملتزمة بقانون الجماعة الأوروبية، عندما تضع شروطاً سياسية لتسليم المساعدات.
- على الحكومات المانحة استئناف مساعدات التنمية الشاملة لغزة وذلك بدعم تمويل مستدام طويل المدى، وليس فقط التمويل الطارئ القصير الأجل.

© Oxfam International June 2009

أو كسفام الدولية – يونيو/حزيران 2009

كتبت هذا البحث سارة حمود. وهذا البحث جزء من سلسلة من الأبحاث التي كتبت بغرض تنوير الرأي العام في مناقشاته حول التنمية ومواضيع السياسات الإنسانية.

ونص التقرير يمكن استخدامه دون مقابل لأغراض الحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. وصاحب حق النشر يطلب أن يحاط علماً بأي استخدام من هذا القبيل لأغراض تقييم تأثير البحث. ويجب الحصول على تصريح بنسخ البحث في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدامه في منشورات أخرى أو ترجمته أو الاقتباس منه أو تعديله، ويجوز اقتضاء رسم عن ذلك. البريد الإلكتروني:

[publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk)

لمزيد من المعلومات حول المواضيع المثارة في هذا البحث يرجى الاتصال على العنوان الإلكتروني التالي:

[advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

المعلومات الواردة في هذا البحث المنشور صحيحة في توقيت نشره.

أوكسفام الدولية اتحاد دولي يضم ثلاث عشرة منظمة تعمل معا في أكثر من مائة دولة لإيجاد حلول للفقير وانعدام العدالة: أوكسفام أمريكا، أوكسفام أستراليا، أوكسفام بلجيكا، أوكسفام كندا، أوكسفام فرنسا – أجيير إيسي، أوكسفام أيرلندا، أوكسفام ألمانيا، أوكسفام بريطانيا، أوكسفام هونج كونج، إنترمون أوكسفام (إسبانيا)، أوكسفام أيرلندا، أوكسفام نيوزيلاند، أوكسفام نوفيبي (هولندا)، أوكسفام كويبيك. نرجو المهاتفة أو الكتابة إلى أي من الوكالات المذكورة لمزيد من المعلومات، أو الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

<p>Oxfam America 226 Causeway Street, 5th Floor Boston, MA 02114-2206, USA +1 617 482 1211 (Toll-free 1 800 77 OXFAM) <a href="mailto:info@oxfamamerica.org">info@oxfamamerica.org</a>E-mail: <a href="http://www.oxfamamerica.org">www.oxfamamerica.org</a></p>	<p>Oxfam Hong Kong 17/F., China United Centre, 28 Marble Road, North Point, Hong Kong Tel: +852 2520 2525 <a href="mailto:info@oxfam.org.hk">info@oxfam.org.hk</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.org.hk">www.oxfam.org.hk</a></p>
<p>Oxfam Australia 132 Leicester Street, Carlton, Victoria 3053, Australia Tel: +61 3 9289 9444 <a href="mailto:enquire@oxfam.org.au">enquire@oxfam.org.au</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.org.au">www.oxfam.org.au</a></p>	<p>Intermon Oxfam (Spain) Roger de Llúria 15, 08010, Barcelona, Spain Tel: +34 902 330 331 <a href="mailto:info@intermonoxfam.org">info@intermonoxfam.org</a>E-mail: <a href="http://www.intermonoxfam.org">www.intermonoxfam.org</a></p>
<p>Oxfam-in-Belgium Rue des Quatre Vents 60, 1080 Brussels, Belgium Tel: +32 2 501 6700 <a href="mailto:oxfamsol@oxfamsol.be">oxfamsol@oxfamsol.be</a>E-mail: <a href="http://www.oxfamsol.be">www.oxfamsol.be</a></p>	<p>Oxfam Ireland Dublin Office, 9 Burgh Quay, Dublin 2, Ireland Tel: +353 1 635 0422 Belfast Office, 115 North St, Belfast BT1 1ND, UK Tel: +44 28 9023 0220 <a href="mailto:info@oxfamireland.org">info@oxfamireland.org</a>E-mail: <a href="http://www.oxfamireland.org">www.oxfamireland.org</a></p>
<p>Oxfam Canada 250 City Centre Ave, Suite 400, Ottawa, Ontario, K1R 6K7, Canada Tel: +1 613 237 5236 <a href="mailto:info@oxfam.ca">info@oxfam.ca</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.ca">www.oxfam.ca</a></p>	<p>Oxfam New Zealand PO Box 68357, Auckland 1145, New Zealand Tel: +64 9 355 6500 (Toll-free 0800 400 666) <a href="mailto:oxfam@oxfam.org.nz">oxfam@oxfam.org.nz</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.org.nz">www.oxfam.org.nz</a></p>
<p>Oxfam France - Agir ici 104 rue Oberkampf, 75011 Paris, France Tel: + 33 1 56 98 24 40. <a href="mailto:info@oxfamfrance.org">info@oxfamfrance.org</a>E-mail: <a href="http://www.oxfamfrance.org">www.oxfamfrance.org</a></p>	<p>Oxfam Novib (Netherlands) Mauritskade 9, Postbus 30919, 2500 GX, The Hague, The Netherlands Tel: +31 70 342 1621 <a href="mailto:info@oxfamnovib.nl">info@oxfamnovib.nl</a>E-mail: <a href="http://www.oxfamnovib.nl">www.oxfamnovib.nl</a></p>
<p>Oxfam Germany Greifswalder Str. 33a, 10405 Berlin, Germany Tel: +49 30 428 50621 <a href="mailto:info@oxfam.de">info@oxfam.de</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.de">www.oxfam.de</a></p>	<p>Oxfam Québec 2330 rue Notre Dame Ouest, bureau 200, Montreal, Quebec, H3J 2Y2, Canada Tel: +1 514 937 1614 <a href="mailto:info@oxfam.qc.ca">info@oxfam.qc.ca</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.qc.ca">www.oxfam.qc.ca</a></p>
<p>Oxfam GB Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK Tel: +44 1865 473727 <a href="mailto:enquiries@oxfam.org.uk">enquiries@oxfam.org.uk</a>E-mail: <a href="http://www.oxfam.org.uk">www.oxfam.org.uk</a></p>	

**Oxfam International Secretariat:** Suite 20, 266 Banbury Road, Oxford, OX2 7DL, UK  
[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org) Email: [information@oxfaminternational.org](mailto:information@oxfaminternational.org) Tel: +44 1865 339100 :

**Oxfam International advocacy offices:**  
[advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org) E-mail:

Washington: 1100 15th St., NW, Ste. 600, Washington, DC 20005-1759, USA, Tel: +1 202 496 1170.

Brussels: Rue Philippe le Bon 15, 1000 Brussels, Belgium, Tel: +322 502 1941

Geneva: 15 rue des Savoises, 1205 Geneva, Switzerland, Tel: +41 22 321 2371.

New York: 355 Lexington Avenue, 3rd Floor, New York, NY 10017, USA, Tel: +1 212 687 2091.

Brazil: SCS Quadra 08 Bloco B-50, Sala 401 Edifício Venâncio 2000, Brasília DF 70333-970 , Brazil Tel: +55 61 3321 4044

#### **Linked Oxfam organizations.**

The following organizations are linked to Oxfam International:

Oxfam Japan Maruko bldg. 2F, 1-20-6, Higashi-Ueno, Taito-ku, Tokyo 110-0015, Japan  
[www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp) Web site: [info@oxfam.jp](mailto:info@oxfam.jp) Tel: + 81 3 3834 1556. E-mail:

Oxfam India - 2nd floor, 1 Community Centre, New Friends Colony, New Delhi, India 110 , [delhi@oxfamindia.org](mailto:delhi@oxfamindia.org) 065, tel: +91 (0) 11 4653 8000, fax: +91 (0) 11 4653 8099, email: [www.oxfamindia.org](http://www.oxfamindia.org) website:

Italy Via Fogliano 10, 00199 Rome, Oxfam International and Ucodep Campaign Office  
[ucodep-oi@oxfaminternational.org](mailto:ucodep-oi@oxfaminternational.org) Tel +39 0645 432939, Fax +39 0645 438046 email: <http://www.ucodep.org> website:

#### **Oxfam observer members.**

The following organization is currently an observer member of Oxfam International, working towards possible full affiliation:

Fundación Rostros y Voces (México) Alabama 105, Colonia Napoles, Delegacion Benito Juarez, C.P. 03810 Mexico, D.F.

Tel: + 52 55 5687 3002 / 5687 3203 Fax: +52 55 5687 3002 ext. 103

: [comunicación@rostrosyvoces.org](mailto:comunicación@rostrosyvoces.org) E-mail

[www.rostrosyvoces.org](http://www.rostrosyvoces.org) Web site:

## **ملحوظات**

<sup>1</sup> "المكرونة والورق ومساعدات السمع التي يمكنها تهديد أمن إسرائيل". الإندبيندنت في 2 مارس/آذار 2009، الموقع: <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/the-pasta-paper-and-hearing-aids-that-could-threaten-israeli-security-1635143.html>.

انظر أيضا "كلينتون يحذر إسرائيل من التأخير في المعونات المقدمة لغزة" هارتز، 25 فبراير/شباط 2009، على الموقع: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1066821.html>

<sup>2</sup> لمزيد من المعلومات انظر: "Status of Clearance for Humanitarian Cargo, 25 March 2009"، على الموقع: status-of-humanitarian-cargo/Narrative/view.

<http://www.logcluster.org/gaza09a/supply-chain/clearance-status-of-humanitarian-cargo/Narrative/view> Logistics Cluster, at:

<sup>3</sup> - حسب تقرير وزارة الشؤون الخارجية في إسرائيل، على الموقع:

[http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Increased\\_humanitarian\\_aid\\_Gaza\\_after\\_IDF\\_operation\\_Jan\\_2009.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Increased_humanitarian_aid_Gaza_after_IDF_operation_Jan_2009.htm)

<sup>4</sup> Logistics Cluster 22 April, 2009

<sup>5</sup> انظر: الاقتصاد الكبير والإطار المالي 13 عن الضفة الغربية وغزة، المراجعة الثالثة للتقدم، صندوق النقد الدولي، 25 فبراير/شباط 2009، على الموقع:

<http://www.imf.org/external/np/wbg/2009/pdf/022509.pdf>

<sup>6</sup> للحصول على تفاصيل، انظر أحدث المعلومات المستقاة من الواقع حول غزة، من منسق الشؤون الإنسانية، 24-30 مارس/آذار 2009، على الموقع:

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_gaza\\_humanitarian\\_situation\\_report\\_2009\\_03\\_30\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_03_30_english.pdf)

<sup>7</sup> انظر إطار فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة، في مايو/أيار 2009:

UN Humanitarian Country Team's 'Framework for the Provision of Humanitarian Assistance in Gaza', May 2009

<sup>8</sup> انظر المناشدة العاجلة الصادرة عن الأمم المتحدة على الموقع التالي: <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/5a1b12c81853b8e385257552006ad3ea!OpenDocument>

<sup>9</sup> هذه الأرقام تشكل تقديرات برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مأخوذة عن: 'Field Update on Gaza from the Humanitarian Coordinator', OCHA, 30 January - 2 February 2009, at: [http://www.ochaopt.org/gazacrisis/admin/output/files/ocha\\_opt\\_gaza\\_humanitarian\\_situation\\_report\\_2009\\_02\\_02\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/gazacrisis/admin/output/files/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_02_02_english.pdf)

<sup>10</sup> المواد الأخرى تشمل البذور والنباتات والشجيرات الصغيرة والأسمدة والمبيدات وأنابيب الري والمضخات والصهاريج البلاستيكية وصغار الحيوانات والقاحات البيطرية والعقاقير والمطهرات وغيرها من المواد.

<sup>11</sup> "تقرير الوضع الإنساني في غزة"، 1-31 أكتوبر/تشرين الأول 2007، صفحة رقم 3، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) على الموقع التالي: [http://www.ochaopt.org/documents/Gaza\\_Sitrep\\_2007\\_11\\_05.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Sitrep_2007_11_05.pdf)

<sup>12</sup> أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر صوفا منذ 12 سبتمبر/أيلول 2008

<sup>13</sup> يشير مبلغ الألف دولار الذي يتم تقاضيه إلى تكاليف تفرغ كل المواد من حاوية الشاحنة وتحميل المواد على باليتات وتغليفها وكتابة البيانات الخاصة بها.

<sup>14</sup> لم يتم تقديم أسباب لرفض إتاحة الدخول إلى غزة أو تفسير لأسباب المطالبة بتصاريج.

<sup>15</sup> تقرير مكتب الشؤون الإنسانية (OCHA) عن حماية المدنيين، من 22 إلى 28 أبريل/نيسان 2009، انظر: [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_protection\\_of\\_civilians\\_weekly\\_2009\\_04\\_30\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_2009_04_30_english.pdf)

<sup>16</sup> انظر المواد 55 و56 و59 و60 في اتفاقية جنيف الرابعة.

<sup>17</sup> تنص المادة 33 في اتفاقية جنيف الرابعة على التالي: "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصار من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

<sup>18</sup> عشرة مرضى يموتون والحالة الصحية للمنات تتدهور بينما تستمر أزمة العلاج الطبي بالخارج"، المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 19 أبريل/نيسان 2009. انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/PressR/English/2008/51-2009.html>

<sup>19</sup> المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يرحب باستئناف العمل في قسم العلاج الطبي بالخارج، 27 أبريل/نيسان 2009. انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/PressR/English/2008/57-2009.html>

<sup>20</sup> في خطوة مرحب بها في فبراير/شباط 2009، أرسل كبار المسؤولين بالاتحاد الأوروبي (كاريل شوارزيتبيرج وزير خارجية جمهورية التشيك، باعتباره رئيس الاتحاد الأوروبي، وخافيير سولانا رئيس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، وبينيتا فيريرو فالدنر، مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، ولويس ميشيل، مفوض الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية) خطاباً يعبر عن القلق بشأن القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. لم ترد حتى الآن تقارير عن متابعة إثر رسالة من حكومة إسرائيل. انظر:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article\\_C&cid=1233567672361&pagename=Zone-English-News/NWELayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_C&cid=1233567672361&pagename=Zone-English-News/NWELayout)

من بين الأثلة الأخرى نجد: "كوشنر يحث إسرائيل على رفع الحصار، 17 يناير 2009، انظر:

<http://www.arabnews.com/?page=4&section=0&article=106855&d=17&m=2&y=2008> وأيضاً: براون يدعو إلى نهاية لعزل غزة، 16 يناير 2009، انظر: <http://uk.reuters.com/article/worldNews/idUKTRE50H29320090118>

<sup>21</sup> - كما جرى الاتفاق في مدونة السلوك الخاصة بالصليب الأحمر الدولي وحركة الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية على: "الإغاثة في الإزمات". انظر: <http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/code-of-conduct-290296>

<sup>22</sup> يتكون الفريق الإنساني لدول الأمم المتحدة، الذي يرأسه منسق الشؤون الإنسانية، من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية عديدة.

<sup>23</sup> للحصول على مزيد من المعلومات حول مبدأ: "لا تفعل ما يضر"، انظر الموقع التالي:

[http://www.cdainc.com/cdawww/project\\_profile.php?pid=DNH&pname=Do%20No%20Harm](http://www.cdainc.com/cdawww/project_profile.php?pid=DNH&pname=Do%20No%20Harm)

<sup>24</sup> انظر، كمثل، تعليقات توني بلير، وهو ممثل الرباعية الدولية، عندما قال: يجب إحضار إسرائيل إلى عملية السلام". التايمز في 31 يناير/كانون الثاني 2009، انظر:

<http://www.timesonline.co.uk/tol/news/politics/article5621184.ece>

<sup>25</sup> - "رباعية الشرق الأوسط: تقرير حول ما أحرز من تقدم"، وهو تقرير مشترك وقعت عليه أو كسفاًم الدولية بالاشتراك مع وكالات أخرى، سبتمبر/أيلول 2008. انظر: <http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/middle-east-quartet-progress-report-25-sept08.pdf>

Published by Oxfam International June 2009

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-84814-573-3